الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.29

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

15 March 1999
Arabic
Original: French

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢٩

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الجمعة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أغونا . . . . . (أوغندا)

## المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

البند ٩٧ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

**افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠**

**البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/53/L.21)**

**مشروع القرار A/C.2/53/L.21**

١ - **السيد أداوا** (كينيا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فعرض مشروع القرار A/C.2/53/L.21 المعنون "تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة"، الذي تولت كينيا مهمة تنسيقه، وأوضح فيما يتعلق بالفقرة ٧ منه أن من الممكن توجيه نداء إلى المنظمات غير الحكومية للحصول على الموارد الإضافية اللازمة. وأكد في معرض ذلك أنه ينبغي ألا يثير مشروع القرار أي خلاف بفضل ما يتسم به من وضوح النص، وطلب من اللجنة اعتماده بدون تصويت.

**البند ٩٧ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)**

**مشروع القرار A/C.2/53/L.22**

٢ - **السيد عبد العزيز** (مصر): عرض مشروع القرار ودعا أعضاء اللجنة إلى الإدلاء بأصوات مؤيدة له وفقا لمبادئ الشرعية الدولية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ودفاعا عن حق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وحق السكان العرب في الجولان السوري المحتل في استغلال مواردهم الطبيعية. وأشار إلى أن بروني دار السلام وإندونيسيا انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار.

**البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)** (A/53/60 و 62 و 69 و 185 و 416 و 447، A/C.2/53/4)

(أ) **التجارة والتنمية** (A/53/15 (**الأجزاء الأول والثاني والثالث**)، A/53/72-S/1998/156، A/53/95-S/1998/311، A/53/331 و 510)

٣ - **السيد تشاك مون سي** (مجلس التجارة والتنمية): تحدث بصفته رئيس مجلس التجارة والتنمية فقال في سياق عرضه تقارير المجلس المقدمة إلى اللجنة إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ظل منذ إنشائه في عام ١٩٦٤ مخلصا في التزامه لقضية التنمية وأثبت بفضل قدرته على التكيف مع البيئة الاقتصادية الدولية المتغيرة أنه يتمتع بقدر لا مثيل له من الحيوية والمرونة. وهو لا يزال جهة التنسيق للنظر المتكامل في المسائل المتصلة بالنقد والمال والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية، وأصبح فضلا عن ذلك مضطلعا بدور رائد في منظومة الأمم المتحدة في مجالي الإصلاح والحوار الإنمائي. وتكمن المساهمة التي يقدمها الأونكتاد في جودة العمل الذي تقوم به أمانته وفعالية آليته الحكومية الدولية.

٤ - وأردف قائلا إن المجلس عقد في إطار الإصلاحات التي أقرت في الدورة التاسعة للمؤتمر دورات تنفيذية لمعالجة القضايا الملحة وإدارة الآلية الحكومية الدولية وشؤون المنظمة بين دورات المؤتمر. وفي الدورة التنفيذية

السادسة عشرة المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٨، تناول المجلس متابعة اجتماع منظمة التجارة العالمية الرفيع المستوى المعني باتخاذ مبادرات متكاملة لتنمية التجارة في أقل البلدان نموا واعتمد قرارا بشأن تنفيذ الأونكتاد لنتائج هذا الاجتماع. وتناول المجلس أيضا الأزمة المالية لشرق آسيا واعتمد في إطار عملية الإصلاح قرارا بتحسين فعالية وأداء الآلية الحكومية الدولية للمؤتمر. وفي الدورة التنفيذية السابعة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٨، اعتمد المجلس قرارا بشأن السياسة المتعلقة بمنشورات الأونكتاد. وفي الدورة التنفيذية الثامنة عشرة المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٨ التي خصصت لعملية استعراض منتصف المدة، جرى استعراض برامج العمل وفقا لإعلان ميدراند لضمان امتثالها للولاية التي أعطاها المؤتمر في دورته التاسعة وللمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٢، ورسم بذلك خط السير المؤدي إلى الدورة العاشرة للمؤتمر.

٥ - ونظرت الدورة الخامسة والأربعون للمجلس، المعقودة في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، في مسألة الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: أسباب الأزمات المالية وإدارتها والحيلولة دون نشوئها، مستخدمة تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨ كوثيقة أساسية للمناقشة. وينظر هذا التقرير في أسباب الأزمة التي بدأت في شرق آسيا من زاوية احتمالاتها العالمية، بما في ذلك احتمال انتقال عدواها عن طريق التدفقات التجارية، فضلا عن طرق إدارة مثل هذه الأزمات ومنع تكررها. وأجمعت البلدان المعنية على أن أسباب هذه الأزمة المالية تكمن إلى حد ما في النظام ذاته. وقد أصبحت الأسواق المالية شديدة التقلب وخاضعة لتصرفات المستثمرين التي تحكمها غريزة القطيع والمدفوعة بحماس ينافي المنطق. ولا يمكن في عالم مترابط أن ينجو أي بلد أو مجموعة من البلدان من آثار الأزمات المالية. وثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير حاسمة وإجراء إصلاحات مؤسسية واسعة النطاق للعودة إلى نمو متسم بمزيد من الاستقرار والحفاظ على سمة الانفتاح التي يتسم بها النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي أن توضع التدابير المحلية بعناية، بمشاركة كاملة من صانعي السياسات المحليين، لاستعادة ثقة المستثمرين والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي. وينبغي إصلاح البنية المالية الدولية والنظر بأسلوب منظم وموضوعي في طائفة خيارات الإصلاح، بما في ذلك تحسين الشفافية والمراقبة، وآليات إعادة هيكلة الديون، وتنظيم التدفقات الرأسمالية ومراقبتها، وإنشاء جهاز عالمي للإقراض يُلجأ إليه كملاذ أخير. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تستهدف الجهود أيضا العمل على زيادة الترابط في مجالات التجارة والنقد والمالية. وسوف يسهم الأونكتاد في المناقشة المتعلقة بإعادة هيكلة النظام الدولي بمواصلة تقديم التحليل ذي الصلة من منظور إنمائي.

٦ - واستعرض المجلس فضلا عن ذلك التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات. وتشهد الاستنتاجات المتعلقة بهذه المسألة على الجودة الرفيعة للعمل الذي اضطلع به المجلس في هذا المجال. وقد أعربت أقل البلدان نموا عن تصميمها على مواصلة الإصلاحات الواسعة النطاق التي بدأتها في السنوات الأخيرة وساهمت كثيرا في تحسين أدائها الاقتصادي، وأكد شركاؤها الإنمائيون مجددا دعمهم لجهودها الرامية إلى تعزيز إدماجها في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري المتعدد الأطراف وفقا لمبدأ تقاسم المسؤولية والمشاركة الذي يقوم عليه برنامج العمل. ولئن نوه المجلس بالأداء الاقتصادي المشجع الذي حققته أقل البلدان نموا كمجموعة، فقد أعتبر أن آفاقها غير أكيدة في الأجل القصير وأن تأثرها بالصدمات الخارجية المنشأ - كالأزمة المالية الآسيوية وتدهور أسعار السلع الأساسية والكوارث الطبيعية - هو من الشدة بقدر لا يكفي معه الإنعاش الحالي سواء لاحتواء تهميشها أو لضمان إدماجها في النظام التجاري العالمي، ولا حتى لإحراز تقدم يعتد

به في التخفيف من وطأة الفقر. يضاف إلى ذلك أنها لن تتمكن من مواصلة النمو ولا التنمية ما لم تحصل على قدر كاف من الموارد المالية الخارجية وما لم يتم تخفيف عبء ديونها، ويبدو أن أهداف الأمم المتحدة المقررة فيما يتعلق بالمساعدة المالية قد غابت عن أذهان البلدان المانحة. وقد اتخذت بعض البلدان المانحة مؤخرا تدابير لصالح أقل البلدان نموا بينما نفذ عدد آخر من المانحين برامج للمساعدة، ولكن ينبغي أن تبذل الجهود من قبل جميع الشركاء الإنمائيين. ورأى المجلس أيضا أن آفاق نمو أقل البلدان نموا وقدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ستظل محدودة ما لم تُخفض ديونها الخارجية والتزامات خدمة هذه الديون تخفيضا حاسما. وينبغي أن تكون معايير الأهلية للاستفادة من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مرنة بقدر كاف وأن تأخذ في الحسبان أن بعض أقل البلدان نموا يحتاج بحق لأن تخفف ديونه وأنه عاكف على إجراء الإصلاحات اللازمة. وينبغي أن تعطي البلدان المانحة أيضا الاعتبار الواجب للاقتراح الذي تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة ودعا فيه إلى تحويل كل ما تبقى من ديون ثنائية رسمية مستحقة على أفقر البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى منح.

٧ - وتابع كلامه قائلا إن مجلس التجارة والتنمية سلم بأن تنفيذ قرار مراكش الوزاري بشأن التدابير الواجب اتخاذها لصالح أقل البلدان نموا، الوارد في اتفاقات جولة أوروغواي، يعتبر أمرا أساسيا من أجل تعزيز وصول هذه البلدان إلى الأسواق، وتيسير الجهود التي تبذلها لبناء قدراتها. ويعتبر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة لأقل البلدان نموا التي لم تنضم إليها بعد، جزءا من الجهود التي تبذلها للخروج من حالة التهميش، وينبغي أن تمكن من الانضمام إلى تلك المنظمة في إطار شروط تراعي كونها من أقل البلدان نموا. وقد رحب مجلس التجارة والتنمية بإعلان الاتحاد الأوروبي عن استعداده لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وقد أعطى ذلك دفعة لنظر المجلس في العملية التحضيرية للمؤتمر، بما في ذلك تقديم التوصيات إلى الجمعية العامة في ذلك الخصوص. وفي المقرر الذي اتخذه المجلس بتوافق الآراء، أوصى الجمعية العامة بأن تقبل عرض الاتحاد الأوروبي والمدة والموعد المقترحين لعقد المؤتمر في النصف الأول من عام ٢٠٠١. كما أوصى المقرر أيضا بتعيين الأمين العام للأونكتاد أمينا عاما للمؤتمر. ودُعيت الجمعية العامة أيضا إلى اتخاذ قرار بتحمل تكاليف مشاركة ممثلين حكوميين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا في أعمال اجتماعات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية وفي المؤتمر نفسه، باستخدام موارد خارجة عن الميزانية أو موارد أخرى. وأضاف أنه يأمل أن يتحقق داخل اللجنة التفاهم الذي ساد في جنيف. وسيمثل اعتماد الجمعية العامة لتوصية المجلس انطلاقة العملية التحضيرية للمؤتمر.

٨ - واستطرد قائلا إن المجلس نظر أيضا في إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات والآفاق المرتقبة للزراعة والتجارة والتصنيع، بالاستناد إلى تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨ (الجزء الثاني). وفي الاستنتاجات المتفق عليها، لاحظ المجلس أن الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا لم يؤد إلى زيادة المدخرات والاستثمارات الوطنية التي لا بد منها لتحقيق التنمية المستدامة وإحراز معدل النمو السنوي البالغ ٦ في المائة الذي يستهدفه برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وبما أن المشكلة تعزى أساسا إلى عبء الديون المتراكمة، فينبغي أن تكيف المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحيث تعود بالفائدة على البلدان المعنية، ولا سيما من خلال توسيع قاعدتها، لتمكين البلدان الأفريقية من العودة إلى مسار النمو. وفضلا عن ذلك، ثمة حاجة إلى اتباع نهج مبتكرة تأخذ في الحسبان المسؤولية المشتركة للمدينين

والدائنين عن تراكم الدين الأفريقي. وبالنسبة لهذا الموضوع يقترح تقرير التجارة والتنمية أن ينظر المجتمع الدولي في السبل والوسائل الكفيلة بتحديد جزء الديون المتعذر سداده كي يتسنى للدائنين اتخاذ الإجراء المناسب. ونظرا لاستمرار هبوط مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية، ذكر المجلس بالأهداف المتفق عليها دوليا. وينبغي عند تصميم وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي مراعاة مشاكل واحتياجات كل بلد على حدة. فعلى سبيل المثال، تهدد العقبات التي تواجه البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالوصول إلى أسواق البلدان الصناعية، ومنها التعريفات الجمركية المرتفعة وتصاعدها، التدابير المتخذة من أجل الانتقال التدريجي إلى تصنيع المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة. وفي حين يمثل الاندماج الكامل في النظام التجاري الدولي الهدف النهائي للبلدان الأفريقية، فإنه ينبغـــي تكييف جميع جوانب تخفيف القيود التجارية مع احتياجات الاقتصادات الأفريقية وما تواجهه من معوقات وهي تحاول بناء قدراتها على المنافسة الدولية.

٩ - ومضى قائلا إنه في إطار استعراض أنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد، اعتمد المجلس مقررا لاحظ فيه الزيادة المستمرة في مستوى هذه الأنشطة وارتفاع نفقات التعاون التقني لصالح أقل البلدان نموا. وطلب المجلس أيضا إلى الأمانة العامة تحقيق توازن في حصة أنشطة التعاون التقني بين المناطق المختلفة، مع مراعاة احتياجات كل منها. وتلقى المجلس تقريرا مرحليا عن المساعدة التي تقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، وقد ساندت جميع مجموعات البلدان استمرارها. وأعربت الدول الأعضاء في المجلس عن رغبتها في توفير خدمات السكرتارية المناسبة لتقديم هذه المساعدة.

١٠ - وأضاف قائلا إن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية عـُقد برئاسة نائب رئيس وزراء تايلند، وكرس هذا الجزء لتناول أثر الأزمة المالية على التجارة والاستثمار والتنمية والمناظير الإقليمية. وقد ركز على المركز الآسيوي للأزمة، واستمع إلى شهادة الشهود الذين عانوا مباشرة من النتائج الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، كما ركز على استجابة المؤسسات والمجتمع المدني. وشاركت اللجنة الثانية، بواسطة (عقد المؤتمرات) بالفيديو، في الجزء الثاني من الجزء الرفيع المستوى للاجتماع الذي بحث موضوع انعكاسات الأزمة والدروس التي يمكن استخلاصها من الخبرة العملية لمختلف الجهات الفاعلة، بما فيها شركة كبيرة من الشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية، واللجان الاقتصادية الإقليمية. وقد أسهم الجزء الرفيع المستوى إسهاما قيما في إجراء دراسة دولية لأسباب هذه الأزمات والاستجابات المناسبة لها على صعيد السياسات العامة. وقد أثبت مجددا استخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، التي أتاحت إجراء مناقشة عبر المحيط الأطلسي، تصميم الأونكتاد على القيام بكل ما في استطاعته للوفاء بمهمته الإنمائية.

١١ - واختتم كلمته قائلا إن الدورة الخامسة والأربعون للمجلس اضطلعت باستعراض لمنتصف المدة رفيع المستوى وفقا لإعلان ميدراند وقرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٢، من أجل المساهمة في الأعمال التحضيرية للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقرر عقده في بانكوك في عام ٢٠٠٠. وبعد انقضاء سنتين على ميدراند، استعرض المجلس التطورات التي طرأت على الاقتصاد العالمي وسعى جاهدا إلى تحديد الاحتمالات الطويلة الأجل المرتقبة في ضوء ذلك. وفي ذلك الخصوص، عدد نائب رئيس وزراء تايلند سبع نقاط يمكن أن تشكل أساسا يستند إليه في الإعداد لمؤتمر بانكوك وهي: (أ) اتباع نهج عالمي إزاء المشاكل العالمية؛ (ب) دراسة واعية لعملية العولمة تتيح تحقيق الفائدة للجميع؛ (ج) استمرار صلاحية النمـوذج الشـرق آسيـوي

للتنمية الاقتصادية: دراسة أسباب التعثر والاستفادة منها في المستقبل؛ (د) الاستثمار الأجنبي المباشر: تحليل موضوعي؛ (هـ) تحقيق مزيد من التنسيق في العمل ما بين المنظمات الدولية والوطنية؛ (و) التهميش: تحليل موضوعي؛ (ز) التفاعل مع القطاع الخاص على جميع المستويات. وقد طُلب إلى الأمين العام للأونكتاد إعداد مشروع جدول أعمال للدورة العاشرة للأونكتاد المقرر عقدها في الفترة من ١٢ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠ حتى تنظر فيه الدورة التنفيذية للمجلس وتقره في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

١٢ - **السيدة سيارهودين** (إندونيسيا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن للعولمة آثارا هامة على جميع الأنشطة الاقتصادية. وفي حين فتحت العولمة آفاقا جديدة للتنمية في العديد من البلدان، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة النمو، إلا أنها زادت من ضعف البلدان النامية في وجه العوامل الخارجية التي تقع خارج نطاق سيطرتها. ولم تؤد العولمة وتخفيف القيود التجارية والاستثمار بشكل تلقائي إلى زيادة سرعة النمو في البلدان النامية. فالفجوات الاقتصادية والاجتماعية تزداد اتساعا في العديد من البلدان وفيما بينها.

١٣ - وتابعت كلامها قائلة إنه على الرغم من تسليم مجموعة الـ ٧٧ والصين بالمشاكل الرئيسية الناجمة عن العولمة، فإنها لا تزال ملتزمة التزاما تاما بنظام التجارة الدولي، رغم الآثار التي يرتبها هذا الالتزام. فإقامة نظام منفتح وتشارك فيه جميع البلدان على قدم المساواة، يعد أمرا أساسيا لتعزيز التنمية والقضاء على الفقر. ومع أن النمو والتنمية أحرزا تقدما لم يسبق له مثيل منذ بدء جولة أوروغواي، فإن تخفيف القيود التجارية يخلق مشاكل تحول دون إرساء نظام متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح ويقوم على حكم القانون. ولم يتحقق تنفيذ بعض اتفاقات جولة أوروغواي التي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وصحيح أن بعض البلدان قبلت، خلال المفاوضات، إجراء تخفيضات صغيرة فقط على تعريفاتها الجمركية أو لم تقبل أي تخفيض فيما يخص بعض المنتجات الحساسة. وبالتالي، لا يمكن لجميع البلدان النامية الاستفادة من تخفيف القيود التجارية.

١٤ - واستطردت قائلة إن قدرة أقل البلدان نموا على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقات جولة أوروغواي محدودة بالمقارنة بقدرة البلدان المتقدمة النمو، وهي أيضا غير قادرة على الدفاع عن مصالحها التجارية، ناهيك عن التعريف بها، من أجل الاستفادة الكاملة من الحقوق الممنوحة لها بموجب جولة أوروغواي. ويحول نقص القدرات التقنية لدى البلدان النامية، وخصوصا أقلها نموا، مضافا إليه مشاكل الديون الخارجية المستعصية، دون تنفيذها لاتفاقات جولة أوروغواي. وبالتالي، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تحث الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية على مواصلة توفير المساعدة التقنية اللازمة إلى البلدان النامية. كما أنها تعرب عن عدم الارتياح لعدم إحراز تقدم في تنفيذ الأحكام الخاصة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وتحث على ضرورة تعزيز الالتزامات واتخاذ إجراءات ملموسة في ذلك الخصوص. وترحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٠١ الذي من شأنه أن يتيح الفرصة لتنفيذ خطة عمل عام ١٩٩٧ بشأن أقل البلدان نموا تنفيذا متكاملا.

١٥ - وقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قلقة لما اتخذته بعض البلدان من تدابير تتعارض مع روح اتفاقات جولة أوروغواي. ولهذا لم تستفد بعض البلدان استفادة مباشرة من الاتفاقات بسبب تدابير استثنائية من قبيل تدابير الضمان الانتقالية، وقواعد المنشأ الأحادية الطرف، وإرجاء تنفيذ الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس. أما المشكلة الأخرى التي ينبغي حلها فهي إساءة استخدام أحكام مكافحة الإغراق. وينبغي للبلدان الأعضاء في منظمة

التجارة العالمية أن تثبت إرادتها السياسية بالالتزام باتفاقات جولة أوروغواي نصا وروحا. كما ينبغي أن ترفض رفضا باتا استخدام الإجراءات التجارية التمييزية وألا تطبق تشريعاتها الوطنية خارج حدودها الوطنية بما يعود بالضرر على البلدان النامية. ومن هذا المنطلق، ترفض مجموعة الـ ٧٧ والصين استخدام أي تدابير حمائية وتوافق على العمل مع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تحسين التماسك في صنع السياسات الاقتصادية الدولية بهدف تنفيذ نظام تجاري منفتح يقوم على حكم القانون.

١٦ - وأشارت إلى أن الأزمة المالية التي كانت لها انعكاسات بالغة على أسواق الأسهم والسندات في جميع أرجاء العالم، هي مشكلة أخرى ينبغي حلها. ومن الواضح أنه لا يوجد بلد، مهما بلغت قوة وحيوية قواعده الاقتصادية، بمنأى عن عدم استقرار الأسواق المالية العالمية. ولذا فمن المهم تعزيز فهم أفضل للعلاقات بين التجارة والاستقرار المالي والنقدي الدوليين، إذ أن تخفيف القيود التجارية هو أحد السبل الرئيسية للتغلب على الأزمة. وينبغي لجميع الشركاء التجاريين أن يتيحوا الوصول إلى الأسواق لمنتجات البلدان النامية المتضررة من الأزمة. ويمكن أن تتيح تنمية التجارة للبلدان التي تعاني من الأزمة فرصة للانتعاش، وبالتالي تتفادى حدوث ركود عالمي. ومن المهم بصفة خاصة تفادي اللجوء إلى الحمائية الذي يسبب مزيدا من عدم الاستقرار لنظام التجارة الدولي. وثمة حاجة أيضا إلى زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي الذي سوف يعود بآثار إيجابية طويلة الأجل على اقتصاد البلدان المتضررة من الأزمة.

١٧ - ومضت قائلة إن الهدف الرئيسي الآخر هو إضفاء طابع عالمي حقيقي على نظام التجارة المتعدد الأطراف. فمجموعة الـ ٧٧ والصين تحث دوما البلدان النامية على الانضمام إلى اتفاقات منظمة التجارة العالمية وهي تعتقد أنه لا ينبغي أن يطلب إلى هذه البلدان أن تتعهد بالتزامات أكبر من تلك التي تعهدت بها البلدان التي انضمت إلى المنظمة في وقت سابق. وفي الوقت نفسه، ينبغي للترتيبات التجارية الإقليمية أن تؤدي دورا حاسما، إذ ينبغي لها أن تساعد على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف متين. ولذلك يفترض أن تقوم على المبدأ الأساسي للانفتاح الإقليمي وأن تكون متسقة مع المبادئ والقواعد الضابطة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وفضلا عن ذلك، يمكن استخلاص الدروس أيضا من الخبرة المكتسبة من خلال الترتيبات التجارية الإقليمية.

١٨ - وأضافت قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعتقد أنه ينبغي للتجارة أن تخفف إلى أدنى حد من الجوانب السلبية للعولمة التي ألحقت الأضرار بالبلدان، الغنية منها والفقيرة، وأن تزيد إلى أقصى حد من الفوائد التي يمكن أن تجنى منها، مع كفالة تقاسمها على أساس المساواة.

١٩ - **السيد كونان** (الاتحاد الأوروبي): قال إن تخفيف القيود التجارية، فضلا عن الاستثمار وتعزيز الشفافية، والنظام التجاري المتعدد الأطراف المستند إلى القواعد، لا يزال عنصرا رئيسيا في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، نظرا لترابط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرى أن دمج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي هدف رئيسي في سياساته الإنمائية وهو يمنح حق الوصول على أساس تفضيلي إلى كل أسواقه لجميع صادرات البلدان النامية تقريبا.

٢٠ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، تستفيد ٩٩ في المائة من صادراتها فعلا من حق الوصول المعفي من الرسوم على أساس تفضيلي إلى الاتحاد الأوروبي. وظل الاتحاد الأوروبي يمنح أقل البلدان نموا من مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ معاملة مساوية لتلك التي يمنحها لشركائه وفقا لاتفاقية لومي. فقد بُسطت قواعد المنشأ لتسمح بمزيد من التراكم. واعتبارا من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٥، سيعتمد الاتحاد الأوروبي سلسلة من التدابير التي تكفل أساسا وصول جميع منتجات أقل البلدان نموا، معفاة من الرسوم، كما سيستعرض قواعد المنشأ، ولا سيما المتعلقة بالتراكم. وقد حث البلدان الصناعية والبلدان النامية الأكثر تقدما على فتح أسواقها لصادرات أقل البلدان نموا.

٢١ - واستطرد قائلا إن الوصول على أساس تفضيلي وحده ربما لم يكن ليؤدي إلى تحقيق دمج أقل البلدان نموا في النظام التجاري العالمي بصورة فعالة. فهذه البلدان يجب أن تعتمد أيضا سياسات محلية سليمة وأن تقوم بتحسين إدارة شؤون الحكم، وأن تستثمر في الخدمات الاجتماعية الأساسية وتقوم برفع كفاءة هياكلها الأساسية، وتنتهج نهجا انفتاحيا بالنسبة للتجارة والاستثمار وتقوم بتعزيز المنافسة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على المجتمع الدولي تقديم الدعم لها من خلال توفير المساعدة التقنية التي تنصب على التعليم من أجل رفع كفاءة الموارد البشرية والهيكل الأساسي والمؤسسات. وفي هذا السياق، يولي الاتحاد الأوربي أهمية خاصة لتنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، الذي وضعته منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والمركز التجاري الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وستمكن المساعدة التقنية ولا سيما المقدمة من أجل دعم بناء القدرة الإدارية، البلدان النامية وأقل البلدان نموا على مواجهة العبء المترتب على إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف. وينبغي أن تظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا أساسيا للتمويل، ولا سيما بالنسبة لأفقر البلدان.

٢٢ - واستمر قائلا إنه لكفالة جعل التنمية مستدامة، يجب ألا يكون اتساع نطاق الصادرات على حساب المعايير البيئية والاجتماعية. والاتحاد الأوروبي مقتنع بضرورة تعزيز الحماية البيئية والاجتماعية من خلال تقديم حوافز إيجابية كي لا يستخدم تباين المعايير كذريعة لاتخاذ تدابير حمائية. وقد أدخل الاتحاد الأوروبي حوافز من هذا القبيل في مشروع نظام الأفضليات المعمم الذي وضعه، بالنسبة للبلدان النامية التي قامت بتطبيق معايير العمل والمعايير البيئية، المقبولة دوليا.

٢٣ - وأردف قائلا إنه يمكن للبلدان النامية أن تتوقع الحصول على مزايا هامة من عملية جديدة لتخفيف القيود التجارية. وينبغي بدء جولة جديدة شاملة من المفاوضات التجارية - جولة ألفية - تعكس مصالح جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك البلدان النامية. ويتعين على جميع البلدان تحديد أولوياتها بالنسبة لهذه الجولة من المفاوضات. وقد قامت بلدان نامية كثيرة بتوسيع نطاق صادراتها، وذلك إلى حد كبير بفضل تخفيف القيود التجارية والقيود المتصلة بأنظمتها التجارية والاستثمارية. واقترنت عملية تخفيف القيود التجارية بإصلاحات في المجالات السياسية والنقدية، وفي مجال الميزانية، وبتعزيز البيئة المؤاتية للقطاع الخاص.

٢٤ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن موثوقية النظام التجاري المتعدد الأطراف تكمن في تنفيذ جميع الالتزامات التي تم الدخول فيها في جولة أوروغواي كما أنه على أهبة الاستعداد لتوفير المساعدة التقنية

للبلدان النامية التي تعاني من صعوبات في تنفيذ العملية. ولئن كانت الأزمة المالية تفرض أثرها، لا على الأسواق المالية فحسب وإنما على التجارة والاستثمار الدوليين، فمن المهم تجنب خطر سياسات "إفقار الجار" والعودة إلى انتهاج السياسات الحمائية. ويجب أن تكون التعددية إحدى وسائل مكافحة آثار الأزمة.

٢٥ - واسترسل قائلا إنه في خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ تغيرت التجارة بين الاتحاد الأوروبي ومعظم البلدان التي تضررت من الأزمة تغييرا كبيرا: فقد زادت الواردات من تلك البلدان بنسبة ٢٠ في المائة في المتوسط وانخفضت الصادرات بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي استأثرت بنصيب الأسد من قروض المصارف التجارية وقدمت دعما ماليا كبيرا للبلدان التي تعاني من الأزمة، عن طريق صندوق النقد الدولي، فإنها ظلت مقتنعة بأن السبيل للخروج من الأزمة يتطلب توسيع نطاق التجارة، واتخاذ خطوات حاسمة لمواجهة السياسة الحمائية وتعزيز النظام المتعدد الأطراف.

٢٦ - واختتم كلمته قائلا إن الاتحاد الأوروبي دعا مرة أخرى جميع البلدان، بما في ذلك البلدان النامية إلى تحديد أولوياتها بالنسبة لجولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، مما يمثل فرصة لزيادة تخفيف القيود التجارية وتعزيز نظام التجارة المتعدد الأطراف.

٢٧ - **السيد كورديرو** (البرازيل): تكلم نيابة عن الدول الأعضاء والدول المنتمية للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي "مركسور" وهي (الأرجنتين، البرازيل، باراغواي، أوروغواي، شيلي، وبوليفيا) فقال إنه ولئن كانت الأسواق المالية الدولية هي التي سببت الأزمة التي تشعر بها كل دولة الآن في العالم فعلا وأدت إلى تفاقمها، فإنه قد ترتب عليها فورا آثار غير مواتية بالنسبة للسلع والخدمات. وقد شهدت البلدان التي تُنتج ٤٠ في المائة من الإنتاج العالمي انخفاضا حادا في نشاطها الاقتصادي. وإزاء احتمال حدوث كساد، عادت الاتجاهات الحمائية إلى الظهور، مما هدد استقرار النظام التجاري الدولي. والبلدان المنتمية للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي "مركسور"، مقتنعة بأنه لا يمكن التغلب على الأزمة إلا بتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، واحترام الجداول الزمنية الثابتة للسداد، وتعزيز عملية تخفيف القيود التجارية على صادرات البلدان النامية.

٢٨ - وأردف قائلا إنه يتعين خلال المفاوضات التجارية المقبلة، معالجة مسألة التخفيف التدريجي للقيود على التجارة في السلع والخدمات، مع كفالة استفادة جميع البلدان من النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد هيأت الأزمة بالفعل فرصة لتعزيز تخفيف القيود التجارية والقضاء على العقبات التي استمرت تحول دون زيادة صادرات البلدان النامية مثل - الرسوم الجمركية الباهظة، ونظام الحصص، والحواجز التقنية والحواجز المتصلة بالصحة، وتدابير الضمانات المتخذة من جانب واحد، فضلا عن تطبيق فرض الرسوم التعويضية ورسوم مكافحة الإغراق، بصفة خاصة. وبدعوى التذرع بحماية البيئة وتعزيز حقوق العمال، فرضت جميع أشكال القيود على التجارة - وهي قيود لا تتفق مع قواعد النظام الدولي. وقد تساءلت بلدان "مركسور" عن مدى صلاحية الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتخفيف من القيود التجارية إذا استمرت القوى الحمائية مطلقة السراح في أسواق البلدان ذات الاقتصادات الصناعية. ومع أن المفاوضات أحرزت تقدما كبيرا بشأن مواضيع مثل التجارة في الخدمات، والاستثمارات والملكية الفكرية، إلا أن هذا غير صحيح بالنسبة لمجالات ذات أهمية تصديرية للبلدان النامية مثل المنسوجات والتجارة الزراعية. وكانت هناك مجموعة واسعة من التدابير الحمائية سائدة في القطاع

الأخير. وطبقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بلغت الإعانات الزراعية في البلدان الصناعية ٢٨٠ بليون دولار.

٢٩ - وأردف قائلا إن الدول الأعضاء في "مركسور"، والدول المنتمية لهذه السوق، مستعدة لمواجهة المنافسة في السوق الزراعي العالمي ما دام يتم احترام الالتزامات المضطلع بها خلال جولة أوروغواي احتراما كاملا. وفي هذا الصدد، ستعطي منظمة التجارة العالمية أولوية في مفاوضاتها لمسألة الوصول إلى السوق وخفض الإعانات وتدابير الدعم الداخلية.

٣٠ - ومضى قائلا إن البلدان النامية وبلدان "مركسور" بصفة خاصة لا تزال تعمل من أجل تخفيف القيود على التجارة الدولية. وفي الوقت الراهن تُعد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي "مركسور"، رابع أكبر تجمع اقتصادي عالمي، إذ تشمل هذه السوق ما يربو على ٢٠٠ مليون عميل، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيها ١,٢ بليون دولار. وأدت برامج الخصخصة إلى جذب الاستثمارات، التي بلغت اسقاطاتها عام ١٩٩٨ حوالي ٣٠ بليون دولار. وأتاحت برامج تخفيف القيود التجارية خفض الرسوم الجمركية والقضاء على الحصص. وتحبذ بلدان "مركسور" الاندماج الاقتصادي الإقليمي المفتوح، مما يعني أنها لا تعارض التجارة مع الأسواق الأخرى، بل تشجع آليات العولمة عوضا عن ذلك. ونمت التجارة الأقاليمية بنسبة ٣٥٠ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧، لتبلغ ما مجموعه ٢٠ بليون دولار. ووقّعت الدول الأربع الأعضاء في "مركسور"، اتفاقا للتجارة الحرة مع بوليفيا وشيلي. وتجري المفاوضات مع المجموعة الأندية بشأن اتفاق للتجارة الحرة ينطبق على جميع بلدان أمريكا الجنوبية تقريبا، في سبيل إقامة سوق مجموع قوامها ٣٠٠ مليون عميل. وبدأت "مركسور" أيضا مفاوضات مع المكسيك، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهند ورابطة بلدان الدول المستقلة، كما وقّعت اتفاقا للتعاون الاقتصادي والتجاري مع الاتحاد الأوروبي.

٣١ - واستمر قائلا إن رئيس جمهورية البرازيل فرناندو إنريك كاردوسو، قال في مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الثامن، إنه يحبذ فرض ضريبة على العمليات الرأسمالية الدولية القصيرة الأجل، يمكن استخدامها لتمويل صندوق للاستقرار الدولي من أجل مواجهة الأزمات المالية. ويقدم الصندوق الدعم أيضا إلى مشاريع القضاء على الفقر.

٣٢ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إن النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم خلال الـ ٥٠ عاما الأخيرة قد خدم النمو والعمالة والاستقرار عن طريق الإسهام في تخفيف القيود التجارية وتوسيع نطاقها وتأسيس الإطار اللازم لسير العلاقات التجارية الدولية. غير أن الاستفادة ما زالت غير متكافئة بالنسبة للبلدان التي تعاني من مشاكل هيكلية مزمنة. وليس من قبيل المغالاة التأكيد على أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف، منفتح ويستند إلى حكم القانون ومنصف وغير تمييزي، يمكن التنبؤ به وشفاف. ويتضح من إحصاءات التجارة أن التجارة الدولية لم تفتأ تنمو ولكن بعض البلدان، وخاصة أقل البلدان نموا، تعاني من التهميش لأنها لم تحقق ولو أدنى استفادة من الإمكانيات التي تتيحها عولمة التجارة وتحريرها من القيود.

٣٣ - وكما يتبين من تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨، يوجد ارتباط وثيق بين تقلب التدفقات المالية الدولية وفرص تنمية البلدان النامية. ومن الأهمية بمكان اتخاذ تدابير منسقة لمواجهة آثار الأزمة المالية على النظام التجاري الدولي. بل إن منع اتخاذ التدابير الحمائية ومواصلة تنشيط التجارة العالمية عنصران أساسيان للتغلب على الأزمة. وينبغي التوصل إلى تحقيق ترابط أكثر بين أهداف التنمية المتفق عليها في المؤتمرات الدولية الكبرى وأداء النظام المالي والتجاري الدولي. ويجب على هيئات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز أن تتعاون على نحو وثيق في هذا المجال.

٣٤ - وما زال نظام الأفضليات المعمم وسيلة ممتازة لزيادة إتاحة وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان الأخرى. غير أنه يجب على البلدان الصناعية أن تواصل تحسين نظمها من أجل إدماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، في النظام التجاري الدولي. وينبغي بحث سبل تحسين الانتفاع بالإمكانيات التي تتيحها تلك النظم، لا سيما بإلغاء القيود الزمنية التي تفرضها على البلدان الأقل نموا.

٣٥ - وليس من المغالاة التأكيد على ضرورة المضي في تخفيف القيود التجارية. ويظل إلغاء السياسات التي تفسد التبادل التجاري، والممارسات الحمائية، والحواجز غير الجمركية (المعايير الإيكولوجية والتقنية ومعايير حماية صحة النباتات أو معايير العمل) ضرورة حتمية لأن البلدان الأقل نموا كثيرا ما تواجه مشاكل في تسويق منتجاتها في أسواق البلدان الصناعية. ومن المهم أيضا دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأقل نموا من أجل التنويع وتدعيم قدرتها على عرض منتجاتها نظرا لاستمرار تضاؤل نصيب السلع الأساسية من التجارة الدولية وتضاؤل أسعارها. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير لتعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا على عرض السلع والخدمات الصالحة للتصدير، وخاصة في جملة أمور عن طريق منحها مساعدات تقنية أكبر.

٣٦ - ومن المهم أن تنفذ جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية جميع أحكام الوثيقة الختامية التي تتضمن نتائج مفاوضات جولة أوروغواي، آخذة في اعتبارها المصالح الخاصة بالبلدان النامية وكذلك الأحكام الخاصة للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمعاملة التفضيلية الخاصة للبلدان الأقل نموا. وأعرب ممثل بنغلاديش عن اقتناعه بأن الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ستهيئ الفرصة للمجتمع الدولي لكي يتدبر مقتضيات التنمية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

٣٧ - **السيدة ليندا** (الولايات المتحدة الأمريكية): تناولت موضوع التجارة والتنمية، فقالت إن بلدها يؤيد أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية محفل الأمم المتحدة الرئيسي الذي يتولى بحث مسائل التنمية والمجالات الأخرى المتصلة بها (مثل التجارة والتنمية المستدامة) من كافة جوانبها. وينبغي أن يساعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية البلدان النامية على تحديد أفضل للسياسات التجارية المختلفة والخيارات التي توفرها لها، ولا سيما حقوقها وواجباتها بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك التدابير الخاصة المتخذة لصالحها في إطار مفاوضات أوروغواي. وسيكون مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية خير من يساعد البلدان النامية التي ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واستيفاء معاييرها.

٣٨ - وقالت فيما يتعلق بالبند ٩٣ (هـ) من جدول الأعمال، المتعلق بتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا يسر وفد بلدها أن يعرب عن ارتياحه إذ يلاحظ أن تقرير الأونكتاد لعام ١٩٩٨ عن أقل البلدان نموا قد أبرز أن عملية اتخاذ القرارات القائمة على المشاركة يمكن أن تسهم إلى حد كبير في نجاح التنمية الاقتصادية. كما يشدد على أهمية حفظ البيئة والتضامن بين البلدان في عالم يتسم بالترابط المتزايد.

٣٩ - وأضافت أن الولايات المتحدة ما برحت تسلم منذ فترة طويلة بأن انفتاح الأسواق الداخلية وانفتاح النظام التجاري العالمي يزيد من حفز النمو الاقتصادي أكثر مما تزيده الحمائية التجارية والانعزالية. ولهذا تسعى جاهدة إلى تخفيف القيود التجارية والاستثمارية في العالم ومساعدة البلدان الأقل نموا على استغلال الفرص الجديدة التي يتيحها ذلك. وإذا كانت أقل البلدان نموا تجد صعوبة في الاستفادة من هذه الفرص الجديدة فلا يرجع هذا إلى الحواجز التجارية المفروضة عليها أو إلى تأخير انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بقدر ما يرجع إلى السياسات الوطنية التي تكبت المنافسة ولا تشجع الاستثمار.

٤٠ - وفي هذا السياق، ترحب الولايات المتحدة بالمبادرات التي اتخذتها منظمات دولية مثل الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية التجارة في أقل البلدان نموا الذي اعتمد إطارا متكاملا للمساعدات التقنية المرتبطة بالتجارة من شأنه أن ينسق الجهود التي تضطلع بها الهيئات الست المعنية (منظمة التجارة العالمية، الأونكتاد، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولية) من أجل مساعدة البلدان النامية على الاندماج في النظام التجاري الدولي.

٤١ - واختتمت كلامها قائلة، إنه فيما يتعلق بأفريقيا، فإن الولايات المتحدة، التي تولي اهتماما كبيرا لمستقبل تلك المنطقة، ترحب بتكريس الأونكتاد جانبا هاما من أعماله لها. وفي إطار الشراكة من أجل النمو الاقتصادي والآفاق الاقتصادية في أفريقيا التي بدأتها حكومة الرئيس كلينتون، تسعى الولايات المتحدة إلى مساعدة البلدان الأفريقية التي لديها الإرادة لأخذ زمام مصائرها في أيديها بواسطة سياسات تعزز إدارة شؤون الحكم وتحرير اقتصاداتها، على الوصول بحرية أكبر إلى السوق الدولية، بعد أن أصبح واضحا أنه لن يمكن لأي بلد في هذا العالم الذي زادته العولمة ترابطا، أن يحقق الرخاء الحقيقي طالما لم تشمله تلك العملية.

٤٢ - **السيد داوسا** (كوبا): قال إن وفده يشارك في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن مناقشة موضوع التجارة والتنمية يكتسي أهمية خاصة على ضوء الأحداث الأخيرة على الصعيد العالمي، وبخاصة الأزمة المالية الدولية التي أبرزت الصلات بين جميع مجالات الحياة الاقتصادية، ولا سيما بين التمويل والتجارة والاستثمار.

٤٣ - وفي هذا السياق الجديد، تعد أعمال الأونكتاد، الذي يتحمل مسؤولية خاصة تجاه الدراسة الشاملة للمسائل المتصلة بالتجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار من منظور التنمية، ضرورية أكثر من أي وقت مضى. ويثني الوفد الكوبي على الأونكتاد لما اتسم به من نشاط ودقة فكرية تفهم بهما هذه الحقائق الجديدة، مما أكسبه مكانا متميزا في النقاش الاقتصادي الدولي، خاصة وأن أعماله لم تعد تكرارا لأعمال منظمة التجارة العالمية. والواقع

أن البلدان النامية بحاجة إلى منظمة مختصة قادرة على طرح أفكار مبتكرة في المجالات الحاسمة بالنسبة لمستقبلها، مثل التمويل الدولي والاستثمار، وخدمة التفاوض وتحقيق توافق للآراء، حسب الاقتضاء.

٤٤ - وقد شكلت مناقشة الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إتاحة الوصول إلى الأسواق، وكذلك الاجتماع الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز خطوتين هامتين في العمل الذي تُدعى الأمم المتحدة إلى القيام به بهدف إثراء تبادل الأفكار في كل من المجال الاقتصادي والتجاري والمالي. ويجب مواصلة هذا النشاط، خاصة بمناسبة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي اقترحتها مجموعة الـ ٧٧ والصين في مشروع القرار الذي قدمته بشأن موضوع العولمة والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.

٤٥ - وينبغي أن تسترشد مناقشات اللجنة الثانية بعدد من الاعتبارات. فأولا، ينبغي توجيه الانتباه لعولمة الاقتصاد العالمي التي تستفيد من مزاياها في المقام الأول البلدان المتقدمة النمو، بينما تجد البلدان النامية نفسها خلافا لذلك في وضع غير موات نتيجة عوامل خارجية لا تستطيع التحكم فيها وذلك عند بحث شروط الوصول إلى الأسواق التي أوصت بها جولة أوروغواي. وعلاوة على ذلك، فبالإضافة إلى الصعوبات وحالات عدم التيقن الناشئة حديثا فيما يتصل بالعولمة، ما زالت توجد مشاكل خطيرة دون حل في ميدان العلاقات الدولية، مثل الديون الخارجية، والإجحاف المتزايد في شروط التجارة والتقسيمات التكنولوجية والانخفاض المستمر لأسعار السلع الأساسية، مما زاد من تعقيد الحالة في البلدان النامية. كما يجب توجيه الانتباه إلى أن العولمة وبعض مكوناتها الأساسية مثل تخفيف القيود التجارية فضلا عن المنافسة الحرة، لن تؤدي بالضرورة إلى النمو السريع والتوسع الاقتصادي في البلدان النامية. وأخيرا، ومن قبيل التناقض، فرغم تشجيع الدول الكبرى للبلدان النامية على تكثيف جهودها من أجل تخفيف القيود التجارية، تواجه البلدان النامية باستمرار المزيد من العقبات الموضوعة أمام صادراتها: فهناك تدابير مكافحة الإغراق، والضمانات والحصص، فضلا عن المعايير البيئية ومعايير العمالة، التي تتنافى مع القواعد التي وضعها الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ونظام التجارة المتعدد الأطراف، ناهيك عن الجزاءات التي تفرض من جانب واحد.

٤٦ - وقد أقرت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة ما يزيد على ٤٠ قانونا ومرسوما تفرض جزاءات اقتصادية من جانب واحد ضد ٧٥ دولة تشكل حوالي ثلثي سكان العالم. ويعتبر قانون هلمز - بيرتون، الذي لقى إدانة واسعة النطاق من المجتمع الدولي، مثالا صارخا على انتهاك قواعد ومبادئ التجارة الحرة وحرية الملاحة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية. ولحسن الحظ، استطاعت كوبا رغم الحالة البالغة التعقيد التي أوجدها فيها ذلك القانون، أن تزيد تجارتها الخارجية بمعدل سنوي بلغ ١٥,٦ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧؛ وتعاملت الشركات الكوبية مع ١٤٦ بلدا في عام ١٩٩٧، وكان هناك تمثيل لـ ٦٠٠ شركة أجنبية في البلد وافتتحت ثلاث مناطق حرة. كما تم توقيع اتفاقات ارتباط اقتصادي برأس مال أجنبي، فضلا عن اتفاقات ثنائية لحماية الاستثمار وتشجيعه. واشتركت كوبا أيضا في عملية التكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال انتسابها إلى المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ورابطة الدول الكاريبية، وحصلت على مركز المراقب في جماعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ المنضمة إلى اتفاقية لومي. وهكذا سعت كوبا، رغم العقبات الموضوعة في طريقها، إلى الاشتراك في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي التي لعبت

فيها التجارة دورا حاسما. وفي ذلك الصدد، ينبغي تذكر أن من يحرمون دولا ذات سيادة من حقها في التجارة ليس لهم أن يطالبوا بأية حقوق أدبية أو قانونية.

٤٧ - **السيد تشولكوف** (الاتحاد الروسي): لاحظ أنه، خلال الأشهر الأربعة التي انقضت منذ انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تدهورت لسوء الحظ حالة التجارة العالمية. فالأزمة المالية التي حدثت مؤخرا تمخضت عن تخفيض في الطلب الداخلي وقيدت إلى حد كبير إمكانيات الحصول على قروض تجارية. وإذا أضيف إلى ذلك الضعف الذي أصاب أسعار السلع الأساسية، فإن هذه الاتجاهات أثرت تأثيرا سيئا على التجارة. وقال إنه في حالة بلده بالذات، انخفض حجم التجارة الخارجية بنسبة ٧ في المائة خلال الأشهر الثمانية الماضية بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، بينما عانت التجارة مع البلدان غير بلدان الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة معاناة خاصة. وقال إن هذه الحالة تمثل اتجاها خطيرا لأن التجارة الخارجية، في أثناء فترات الأزمة المالية، تصبح مصدرا للدخل له أهمية في التغلب على الصعوبات الناشئة. وما لم يتم إيقاف هذا الاتجاه، فإن من المحتمل أن تصبح الأزمة دائمة ويصبح الثمن الذي يدفع أشد، لا بالنسبة للبلدان المتأثرة مباشرة فحسب، بل كذلك بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. لذلك فإن من الضروري أكثر من أي وقت مضى اعتماد تدابير منسقة لكفالة حصول البلدان التي تعاني من حالات حرجة على شروط ميسرة تتيح لها الوصول إلى الأسواق والموارد المالية.

٤٨ - ومضى يقول إن وفد بلده، في ذلك الصدد، يشارك في نواحي القلق التي أعرب عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨ بصدد عودة ظهور الحمائية ويؤيد استنتاجات التقرير بصدد الحاجة إلى تعزيز الرصد الدولي للجوء إلى الممارسات التجارية التمييزية، وخصوصا تعزيز تدابير مقاومة إغراق الأسواق، وضرورة منح معاملة تفضيلية للبلدان التي أصابتها الأزمة.

٤٩ - واسترعى انتباه اللجنة إلى مشكلة أخرى ذات أهمية فائقة بالنسبة لمجموعة كبيرة من البلدان، من بينها بلده بالذات، هي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقال إن وفد بلده تكلم على الدوام، في كل منتدى كبير مكرس لقضايا تنمية التجارة العالمية، عن أهمية مبدأ الشمول، ومع ذلك فإن ٣٢ بلدا، يبلغ سكانها أكثر من ١,٥ بليون نسمة، تتعثر على مدى عدة سنوات بالمفاوضات بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وما زالت لا تحظى بالوصول إلى الأسواق العالمية التي تضمنها القواعد الدولية. وقال إن وفد بلده يرى أن السبب الرئيسي لهذه المشكلة هو أن القوى التجارية الكبرى تطلب أكثر مما ينبغي من البلدان التي تسعى إلى الانضمام. وقال إن وفد بلده يشارك الرأي الذي ورد الإعراب عنه في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٢ القائل إنه ينبغي أن تمنح هذه البلدان معاملة تفضيلية على أن يؤخذ في الاعتبار مستواها الإنمائي والتنافس الذي تقدمه مختلف قطاعات اقتصادها، لأن اتفاقات منظمة التجارة الدولية توفر عموما مرحلة انتقالية لتمكين البلدان من اتخاذ خطوات تدريجية للوفاء بالتزاماتها.

٥٠ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الروسي وغيره من البلدان التي تسعى إلى القبول لدى منظمة التجارة العالمية على ثقة بأن الجولة التالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ستكون مفتوحة لتشارك فيها جميع الدول

المعنية، دون النظر إلى مدى اقترابها من الحصول على العضوية. ومن شأن ذلك أن يعطيها فرصة تقريب اقتصادها وممارساتها التجارية إلى المعايير والالتزامات التي سيتم الاتفاق عليها.

٥١ - وأعرب عن اعتقاد وفد بلده في أن إسهام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تعزيز إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي له أهميته، رغم أن إمكانيات بذل النشاط في ذلك الاتجاه لم تستنفد بعد.

٥٢ - **السيد جاياناما** (تايلند): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فقال إنه، وفقا لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٨، أدى تخفيف القيود على التجارة والخدمات إلى تسارع النمو في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وإن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي تلقت حصتها من هذه الفوائد، ستواصل العمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التجارة العالمية من أجل الوصول إلى نظام تجاري متعدد الأطراف منصف ومنفتح. وفي ذلك السياق، ينبغي لتلك الهيئة أن تمنح الأولوية لتنفيذ التزامات جولة أوروغواي القائمة وأن تكفل تمكين جميع البلدان من تحقيق شيئين معا وهما، الاستفادة على نحو كامل من تخفيف القيود التجارية وإدامة زخمها. كما ينبغي أن تقدم العون إلى البلدان النامية في استعداداتها للمفاوضات التجارية وتعزيز شمول عضوية منظمة التجارة العالمية بقبولها وفقا للمستويات التي حققتها في مجال التنمية.

٥٣ - ومضى يقول إن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ترحب بإعلان وزراء أقل البلدان نموا، الذي اعتمد في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، لا سيما فيما يتصل بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة بالنسبة لأقل البلدان نموا وتنمية التجارة. وقال إن الرابطة تعترف أيضا بالدور الهام الذي تؤديه ترتيبات التبادل التجاري الإقليمية، التي يمكن على نحو مفيد أن تكمل النظام التجاري المتعدد الأطراف شرط أن تلتزم بقواعده وتحافظ في الوقت ذاته على مبدأ الإقليمية المنفتحة. ونظرا لأن منظمة التجارة العالمية تواجه تحديات كثيرة عند بزوغ فجر قرن جديد، فإنها تحتاج إلى مدير عام فعال يستطيع أن يوجهها في تطورها الضخم، وينظم توازن المصالح الحساس بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ويعزز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تؤيد لهذا السبب ترشيح السيد سوباشاي بانيتشا باكدي، وكيل رئيس الوزراء ووزير المالية في تايلند، الذي تعتقد أن لديه الكفاءة لذلك المنصب ذي المتطلبات المضنية.

٥٤ - وأعرب عن ترحيب بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بنتائج الدورة الأخيرة لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد. وقال إن المجلس ذكر مجددا الأثر السيئ للأزمة المالية على أسعار السلع الأساسية، وهو ما كان له أثر كبير في تخفيض حصائل الصادرات والنمو في عدد من البلدان، وخصوصا البلدان النامية. وينبغي للمؤتمر أن يتابع دراسة القضايا التجارية والنقدية والمالية الدولية بمنظور إنمائي بوصف ذلك جزءا من أعماله بشأن الاعتماد المتبادل. وأعرب في ذلك الصدد عن رغبة الرابطة في أن تشكر حكومة تايلند على عرضها لاستضافة الدورة العاشرة للمؤتمر في عام ٢٠٠٠ رغم ما تعانيه من صعوبات مالية.

٥٥ - وأضاف يقول فيما يتعلق بالأزمة المالية فإن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا اتخذت مختلف التدابير للرد على زعزعة الاستقرار نتيجة لتقلب تدفقات رأس المال في شتى أنحاء العالم، غير أن لديها أهدافا مشتركة تتمثل في استعادة الثقة، وتحقيق الاستقرار في مجالي الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، وتعزيز الأسس الاقتصادية، من كلتا الناحيتين الهيكلية والوظيفية. وقال إنه أنشئت أيضا آلية إقليمية للإشراف للمساعدة على الحيلولة دون حدوث أزمات في المستقبل. فقد تقرر في الاجتماع الثالث عشر لوزراء اقتصاد رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التعجيل بتخفيض التعريفات للمساعدة إلى الوصول إلى هدف منطقة التجارة الحرة للرابطة بحلول عام ٢٠٠٣. كما تم التوقيع على اتفاق إطاري لإقامة منطقة استثمارات للرابطة بحلول عام ٢٠١٠.

٥٦ - وأردف يقول إنه في حين أن تخفيض قيمة العملة يمكن أن يشكل حافزا للصادرات، ينبغي أيضا أن تؤخذ في الاعتبار عوامل أخرى كأسعار الواردات، ومعدلات الفائدة، وثقة المستثمرين. كما ينبغي حفز الطلب في أسواق البلدان المتقدمة النمو وإيجاد بيئة لتقليل آثار الأزمة على القارات الأخرى. كما ينبغي إيلاء الاعتبار لاحتياجات التمويل ذات الصلة بالتجارة لدى البلدان الأكثر تأثرا من الأزمة لتمكينها من استيراد البنود الأساسية. وينبغي أن يتعاضد الشركاء التجاريون الرئيسيون لبلدان الرابطة في مجال اعتماد سياسات لا تتناسب مع المصالح المحلية فحسب بل مع الانتعاش الاقتصادي العالمي أيضا.

٥٧ - واختتم قائلا إن شيوع الأزمة أبرز أهمية الاعتماد المتبادل فيما بين اقتصادات العالم والحاجة إلى التضامن فيما بين البلدان. فالأزمة في جنوب شرقي آسيا تستدعي مزيدا من التعاون الوثيق فيما بين بلدان الرابطة. وعلى الصعيد العالمي، ينبغي إعادة النظر في البنية المالية الدولية؛ وإلا سيصعب إيجاد حل مستدام للأزمة وقد لا يستمر النظام التجاري المتعدد الأطراف في أداء وظيفته على نحو فعال.

٥٨ - **السيد يوان شاوفو** (الصين): قال إن أثر العولمة وتخفيف القيود التجارية في بلدان العالم لم يكن متساويا. فضعف الأساس الاقتصادي للبلدان النامية وتدني وضعها التنافسي يعنيان أنها لن تستطيع في المدى القصير والمتوسط أن تستفيد من تخفيف القيود التجارية، وهي تتعرض في الحقيقة لخطر زيادة تهميشها. وتقدم الأزمة المالية الآسيوية مثالا للتحذير من المخاطر غير المتوقعة الملازمة للعولمة وتخفيف القيود التجارية والأخطار التي تواجهها البلدان النامية في جهودها المبذولة لفتح أسواقها.

٥٩ - وأضاف يقول إن النظام التجاري المتعدد الأطراف، بوصفه وسيلة هامة لتعزيز العولمة وتخفيف القيود التجارية، أدى دورا في تسوية المنازعات التجارية الدولية وخفض مستويات التعريفات عموما. غير أنه لم يحل جميع المشاكل ولم تظهر فيه بطريقة متوازنة مصالح جميع الأطراف. فالبلدان المتقدمة النمو ما زالت تعيق تصدير منتجات البلدان النامية من خلال الوصول بالتعريفات إلى أقصى حد، والزيادة التصاعدية للتعريفات، ومعايير قواعد المنشأ والعمل والبيئة. كما إنها تؤخر أيضا تنفيذ بعض الاتفاقات التجارية لجولة أوروغواي التي لها دور حاسم على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان النامية، كاتفاقات المنسوجات والملبوسات. وبالنظر للقبضة المُحكمة للبلدان المتقدمة النمو على صنع القرار في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ابتعدت عملية تخفيف القيود التجارية عن واقع البلدان النامية، التي يتعرض أمنها الاقتصادي للخطر.

٦٠ - واستطرد قائلا إنه لتصحيح تلك الحالة وكفالة مشاركة البلدان النامية على نحو فعال في عملية تخفيف القيود التجارية والاستفادة من الفرص التي تقدمها، لا بد من تحقيق عدة شروط. فأولا، يجب إيجاد مفاهيم جديدة. فالعولمة لا تعني التوحيد المفروض بالقوة. فلكل بلد الحق في اختيار طريقته الخاصة به للمشاركة في العولمة، وفقا لخصائصه الذاتية. وتخفيف القيود التجارية ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة لتعزيز التنمية والقضاء على الفقر. وثانيا، يجب اتباع نهج حكيم وتدريجي إزاء تخفيف القيود على القطاعات، مع مراعاة الظروف الخاصة، ومستوى التنمية، والمرونة الاقتصادية، وأهداف البلد المعني. وثالثا، ينبغي القضاء على العوائق الجمركية وغير الجمركية، وفقا لاتفاقات جولة أوروغواي، بغية توفير وصول أوسع إلى السوق أمام منتجات البلدان النامية، ومنها المنسوجات والملبوسات.

٦١ - ومضى يقول إن الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وضعت لنفسها هدف إيجاد شراكة لتشجيع النمو والتنمية بغية مساعدة البلدان النامية على الاندماج على نحو تدريجي وفعال في النظام الاقتصادي والتجاري الدولي. وفي حين أن استعراض منتصف المدة الحالي لتنفيذ الوثيقة الختامية لتلك الدورة دل على أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد أدى مهامه على نحو مرض، ما زال هناك كثير مما ينبغي عمله. فالأونكتاد ينبغي أولا أن يسهل إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون منصفا ومأمونا وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به من خلال إقامة تعاون وثيق مع منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ثم ينبغي له أن يحسّن من تحليله لقضايا الاقتصاد الكلي، ومنها رصده لعملية تخفيف القيود المالية، بغية توفير توجيه أكثر فعالية في السياسة العامة. وأخيرا، ينبغي أن يوفر للبلدان النامية مزيدا من المساعدة التقنية في المجالات ذات الأولوية، فيساعدها على الدفاع عن مصالحها على نحو أفضل في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وعلى حماية نفسها من الأخطار المتصلة بالعولمة.

٦٢ - وأضاف يقول إن السياسات الوطنية للصين تقوم على انفتاح الاقتصاد والإصلاح. وقال إن الصين بذلت جهودا جبارة لتحسين الوصول إلى السوق بتخفيض الرسوم الجمركية وتعديل قواعدها التجارية بما يتمشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وإنها مصممة على المشاركة بفعالية في عملية العولمة وتخفيف القيود التجارية والالتزام الدقيق بالقواعد الدولية، على النحو الذي دل عليه سلوكها المتسم بالمسؤولية خلال الأزمة المالية الآسيوية.

٦٣ - وأعرب عن أمل الصين في أن تستطيع أن تنضم إلى منظمة التجارة العالمية دون أن تخضع لشروط أقسى من تلك التي فرضت على غيرها من البلدان النامية. فمنظمة التجارة العالمية لا تستطيع أن تدعي أنها تمثيلية أو عالمية على نحو يجعلها تؤدي دورا في عملية العولمة إذا لم تضم الصين، عاشر أكبر بلد تجاري، وسائر البلدان النامية.

٦٤ - **السيد كرايتون** (استراليا): تكلم باسم مجموعة كيرنز للبلدان الزراعية المصدرة، فقال إن المجموعة تنتهز الفرصة للترحيب بجنوب أفريقيا بوصفها أول عضو أفريقي. وقال إن عضوية المجموعة تمثل انتشارا جغرافيا واسعا، يغطي البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. لذلك فإنها مؤشر ممتاز على مدى نجاح جولة أوروغواى والفوائد التي أدتها للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وقال إن هذه المجموعة ملتزمة التزاما

دقيقا بتحقيق نظام تجاري زراعي سوقي التوجه على النحو الذي يطمح إليه الاتفاق بشأن الزراعة. وتأمل المجموعة في أن تحقق الجولة التالية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية في مجال التجارة الزراعية إصلاحا أساسيا، فتضع التجارة الزراعية على قدم المساواة مع التجارة في السلع الأخرى.

٦٥ - وأضاف يقول إنه من حيث المكاسب الملاحظة من جولة أوروغواي، يشعر كثير من الأعضاء في المجموعة بالقلق إزاء الاعتقاد بأن الحاجة تدعو إلى مزيد من تخفيف القيود التجارية لإزالة التشوهات والقيود التي تنتاب التجارة الزراعية. ففي وقت تقع فيه كثير من البلدان النامية تحت الضغط من عوامل اقتصادية خارجية وداخلية على السواء، يشكل هذا الاعتقاد مصدر قلق فعلي لدى الذين يعتبرون أن منظمة التجارة العالمية وقواعدها أساسية بالنسبة لعمل واستقرار النظام التجاري المتعدد الأطراف عموما. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو التي استفادت من هذا النظام التجاري أن تتأكد من أن مصالح البلدان النامية ستبحث في الجولة القادمة للمفاوضات الزراعية بغية كفالة استمرار دعم تلك البلدان لنظام منظمة التجارة العالمية.

٦٦ - واستطرد يقول إن من المهم أن تبقي البلدان المتقدمة النمو أسواقها مفتوحة أمام البلدان النامية، فتساعدها على مواصلة تفوقها النسبي في الزراعة كجزء من عملية التكيف التي تخوضها. وقال إن وزراء مجموعة كيرنز، إذ يقلقهم أثر الأزمة المالية الآسيوية، اتفقوا على أن المحافظة على انفتاح الأسواق العالمية من شأنه أن يسهل حدوث انتعاش سريع في البلدان المتضررة. وقال إن من المهم أيضا أن يكون ذلك التفوق النسبي، لا حجم خزائن الحكومات، هو الذي يحدد تحسين الوصول إلى السوق وإعادة تشكيل التجارة الزراعية.

٦٧ - ومضى يقول إن مفاوضات جولة أوروغواي الخاصة بالزراعة دلت على قوة النظام التجاري والاحترام الذي يحظى به. غير أن هذا النظام يمكن أن يتزعزع عمله إذا لم تؤخذ في الاعتبار احتياجات جميع الأعضاء. وقد أصدرت مجموعة كيرنز بيانا بطموحاتها بالنسبة للجولة التالية من المفاوضات. فأولا، ينبغي إلغاء جميع إعانات التصدير ووضع ائتمانات التصدير الزراعي في إطار نظام دولي. ثانيا، ينبغي أن تخضع فرص وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق لنفس الشروط التي تخضع لها بقية السلع. وينبغي تقليص حالات الحد الأقصى للتعريفات والاستغناء عن تصعيد التعريفات، كما ينبغي خفض التعريفات، وإزالة العوائق غير الجمركية، وزيادة أحجام التجارة الخاضعة لحصص أسعار التعريفة زيادة ملموسة.

٦٨ - ومضى يقول إن مستويات الدعم المحلي للزراعة ما زالت عموما تزيد إلى حد بعيد عن الإعانات المتاحة للقطاعات الأخرى. وينبغي لمفاوضات عام ١٩٩٩ أن تصلح هذه الحالة، فلا تسمح إلا بأشكال الدعم التي لا تسبب تشوهات، وتكفل ألا تؤدي إعانات الدخل إلى تشويه الإنتاج والتجارة.

٦٩ - واستأنف قائلا إن المعاملة الخاصة والمفيدة للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الصغيرة، ينبغي أن تظل جزءا متكاملا من المفاوضات في المستقبل، التي ينبغي أن تواصل مراعاة احتياجات تلك البلدان، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التقنية.

٧٠ - وأضاف قائلا إن النظام التجاري العالمي يجب أن يكون مفيدا للجميع. فالإعانات تعود بالخسارة على المستهلكين ودافعي الضرائب في البلدان التي تقدم الإعانة كما تعود بالضرر على المنتجين والمصدرين ذوي الكفاءة. وسيفضي التخفيف الكامل للقيود المفروضة على التجارة الزراعية إلى فوائد هامة من حيث النمو الاقتصادي، وتحسين الرفاه، والأمن الغذائي، والتنمية المستدامة.

٧١ - واختتم قائلا إن مجموعة كيرنز سوف تواصل دفع فكرة إجراء مزيد من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، مما سيدل على أن النظام التجاري الدولي يعمل لصالح جميع البلدان.

٧٢ - **السيد أنديومو** (نيجيريا): قال إنه على الرغم من أن عولمة الاقتصاد عن طريق تخفيف القيود التجارية أوجد فرصا كبيرة لتوسيع نطاق التجارة والتدفقات المالية، فقد كان له أثر أيضا في تكثيف تهميش البلدان التي ليست لديها القدرة اللازمة لزيادة صادراتها أو اجتذاب الاستثمارات. ففي حالة أفريقيا، أدت العولمة إلى الإضرار بالصادرات، المعتمدة كليا على السلع الأولية، وكان التقدم المحرز في مجال تنويع الصادرات الصناعية لا يذكر، بل إن هذا التقدم لم يحدث. ووفقا للإسقاطات، فإن المنافع المالية التي تستطيع أن تتوقع البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تجنيها من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف هي في حدود ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٩٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٢، في حين أن من المتوقع أن تخسر أفريقيا ١,٢ من بلايين دولارات الولايات المتحدة كل سنة في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢.

٧٣ - وأضاف قائلا إنه لإدماج أفريقيا، والبلدان النامية عموما، في الاقتصاد العالمي وقلب اتجاه عملية التهميش، لا بد أولا وقبل كل شيء من تحقيق التكامل الاقتصادي والصناعي الداخلي. لذلك فإن بلدانا نامية كثيرة، منها نيجيريا، اعتمدت برامج للإصلاح بهدف تخفيف القيود التجارية من خلال تحقيق تكيفات هيكلية لكفالة وصول صادراتها على نحو أفضل إلى السوق. وقد أبرم حوالي ٢٢ بلدا أفريقيا اتفاقات من هذا القبيل مع صندوق النقد الدولي.

٧٤ - واستطرد يقول إنه وفقا للأرقام المنشورة في تقرير صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٧، سجلت أفريقيا نتائج إيجابية من حيث النمو، ومكافحة التضخم، وتخفيض حالات العجز. غير أن هذه النتائج المشجعة تخفي حالات ضعف معينة. فمعدلات الادخارات ما زالت غير كافية إلى حد بعيد؛ وما زال قطاع الصناعات التحويلية راكدا؛ وأدت مشاكل الهياكل الأساسية والقيود التي على العرض إلى تعطيل النمو والصادرات. وتفاقمت هذه الحالة من جراء مشاكل ديون البلدان النامية. ففي معظم البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، يتعرقل التوسع في التجارة من جراء صغر حجم الأسواق، وارتفاع تكلفة النقل، وعدم وجود وصلات للاتصالات. وهكذا، فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتنفيذ الإصلاحات، فإن حصتها من السوق العالمية لا تتجاوز ٢ في المائة من التجارة العالمية.

٧٥ - واستطرد يقول إن نيجيريا تثني على الجهود التي يبذلها الأونكتاد لبناء قدرات إقليمية ووطنية للتجارة في البلدان النامية. ومن المشجع القول بأن الأونكتاد يتدخل على المستوى الإقليمي لتنفيذ القرارات المتعلقة بإزالة

العوائق غير الجمركية في التجارة داخل السوق المشتركة للدول الأفريقية الشرقية والجنوبية. غير أن المبادرات التي اتخذها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا يحتمل أن تؤدي في حد ذاتها إلى قلب اتجاه التباطؤ في صادرات البلدان النامية ونموها الاقتصادي ما لم تصحبها زيادة ضخمة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي يجب أن تحقق الهدف المتفق عليه البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وبعمل منسق لإلغاء جزء كبير من ديون البلدان النامية. وبينما يستمر بذل الجهود لدعم تخفيف القيود التجارية في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ينبغي أن توجه هذه الجهود نحو إحداث تخفيض كبير في جميع التعريفات التي تؤثر على البلدان النامية وزيادة الإشراف المتعدد الأطراف على جميع التزامات التجارة الدولية وقواعدها.

٧٦ - واختتم قائلا إن على الأونكتاد أن يعطي عمله بشأن استراتيجيات العولمة والتنمية بُعدا إقليميا أكبر. فلتشجيع توسع التجارة في البلدان النامية، ينبغي التأكيد على بناء القدرات وتحسين فرص الوصول إلى السوق. وأخيرا، ينبغي للأونكتاد أن يعمل مع منظمة التجارة العالمية لكفالة تنفيذ الأحكام الخاصة والمميزة لصالح البلدان النامية، على النحو الذي نصت عليه اتفاقات جولة أوروغواي.

٧٧ - **السيدة يو هاي - ران** (جمهورية كوريا): قالت إن وفد بلدها يؤيد تأييدا تاما التوصيات الواردة في البلاغ الوزاري الذي اعتمد في ختام مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية. وإن ذلك البلاغ يبين بوضوح قضايا التبادل التجاري المتعدد الأطراف في المنظور الأوسع للتنمية.

٧٨ - وفيما يتعلق بالمفاوضات المقبلة بشأن تحرير التجارة، كررت ذكر وجهة نظر حكومتها في أن الوقائع الاقتصادية اليوم تتطلب جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بكون نطاقها أوسع بكثير من نطاق جدول الأعمال المعد لها. وقالت إن هذا النهج يساعد على المحافظة على توازن أكثر استقرارا لمصالح جميع البلدان المشاركة. ولا بد أن تؤخذ في الاعتبار مصادر قلق البلدان النامية لكفالة إدماجها على نحو كامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وذكرت على وجه الخصوص أن مسألة تهميش أقل البلدان نموا ينبغي أن تستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي العاجل. ولهذا الغرض، أعربت عن رغبة وفد بلدها في التأكيد على ضرورة كفالة التنفيذ الكامل لخطة عمل منظمة التجارة العالمية الخاصة بأقل البلدان نموا. وقالت إن جمهورية كوريا، من جانبها، تخطط لمنح أقل البلدان نموا معاملة تفضيلية وحق الدخول المعفي من الرسوم الجمركية لمختلف الأصناف الرئيسية التي يؤمل تصديرها، وفقا للتعهدات التي قطعتها على نفسها. وفضلا عن ذلك، فإن جمهورية كوريا ستقوم، بالتعاون مع مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، باستضافة منتدى بشأن التعاون بين آسيا وأفريقيا في مجال تشجيع الصادرات، وذلك في سول في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، يكون القصد منه دعم بناء القدرات في البلدان الأفريقية لمساعدتها على تنمية صادراتها وتنويعها.

٧٩ - ومضت تقول إن للأونكتاد دورا يؤديه في مجال تسهيل إدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، استكمالا للتدابير التي تتخذها منظمة التجارة العالمية. وإن الصعوبات الراهنة التي يواجهها الاقتصاد العالمي، نتيجة للأزمة المالية الآسيوية، تقدم حافزا جديدا كي يعيد المجتمع الدولي تأكيد ثقته بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. فهو ذو أهمية حاسمة في مكافحة أي ميول حمائية وضمان بقاء الأسواق مفتوحة.

٨٠ - **السيدة أريستانبيكوفا** (كازاخستان): ركزت على مشكلة إنشاء أنظمة للنقل في منطقة آسيا الوسطى، فأثنت على الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لتنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ١٦٨/٥١ المعنون "بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية"، وأعربت عن شكرها لأمانة الأونكتاد لتقريرها المفصل بشأن الموضوع (A/53/331). وقد اتسم نمط التجارة الناشئ في آسيا الوسطى، على نحو ما أشير إليه في التقرير، بالتغيير في اتجاه التجارة ومزيج المنتجات، ونتيجة لذلك أصبحت الأسواق الجديدة خارج منطقة رابطة الدول المستقلة مقاصد هامة لصادرات آسيا الوسطى. بيد أن التجارة المتجهة إلى منطقة آسيا الوسطى الفرعية وعبرها اعاقتها تكاليف النقل الباهظة التي كانت تمثل في كثير من الحالات ٦٠ في المائة من قيمة الواردات. ولذلك، فإن آسيا الوسطى وشركائها التجاريين يحدوهم حافز قوي لتحسين كفاءة طرق النقل العابر الرئيسية التي لا تقتصر على ربط آسيا الوسطى ببقية العالم فحسب وإنما تيسر النقل بين آسيا وأوروبا كذلك.

٨١ - وذكرت أن كازاخستان بسبب موقعها الجغرافي، تواجه مشكلة حادة تتمثل في الوصول إلى طرق النقل الدولية. ويمتلك البلد موارد طبيعية وافرة واحتياطيات هائلة من الهيدروكربونات، إلا أن بعدها عن الأسواق الدولية يمثل عائقا أمام استغلال هذه الموارد. ولذلك، فقد أدرج إنشاء هياكل أساسية للنقل والاتصالات من بين الأولويات في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة الممتدة إلى سنة ٢٠٣٠. وكانت الاتجاهات الرئيسية التي تم تحديدها داخل هذه الاستراتيجية كما يلي: إنشاء نظام معقول للنقل وإدماجه في شبكة النقل العالمية، وكفالة الوصول إلى البحر؛ وتحديث السكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات الموجودة؛ وتحسين نظام إدارة الهياكل الأساسية.

٨٢ - وأضافت أنه يجري تنفيذ برنامج خاص يرمي إلى تطوير شبكة الطرق الوطنية والطرق الدولية الرئيسية التي تمر عبر كازاخستان. وعلى الصعيد الدولي، عقد في ألمآتي مؤتمر دولي هام (عبر أوروبا وآسيا ٩٨) بغية تطوير الهياكل الأساسية للنقل في منطقة آسيا الوسطى. كما كان التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها من الأولويات في كازاخستان. ويمكن للعمل الذي اضطلع به الأونكتاد لوضع برنامج يرمي إلى تحسين كفاءة النقل العابر في دول آسيا الوسطى أن يساهم في تعزيز إدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. وتتطلع كازاخستان بأمل كبير إلى برنامج الأمم المتحدة الخاص باقتصادات آسيا الوسطى الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ويرمي إلى تطوير هياكل النقل الأساسية وتكثيف التعاون الإقليمي بشأن إنشاء الطرق الكفيلة بإيصال الهيدروكربونات إلى السوق العالمية. كما كان هناك دور هام اضطلعت به منظمة التعاون الاقتصادي، التي اعتمدت برنامج العمل لعقد النقل والاتصالات في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي وإعلان ألمآتي والاتفاقية الإطارية المتعلقة بالشحنات العابرة الذي وضع بمساعدة تقنية من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨٣ - وأردفت أن قراري الجمعية العامة ١٠٢/٤٩ و ١٦٨/٥١ يسجلان بداية عملية تشكيل الهياكل الأساسية للنقل في آسيا الوسطى وساهما بالتالي في تهيئة المتطلبات الأساسية لوصول البضائع والخدمات من دول تلك المنطقة إلى الأسواق العالمية. وأشارت الى أنه نظرا للحاجة الماسة لمواصلة تكثيف التعاون بين دول المنطقة ومنظمات الأمم المتحدة، فإن وفدها سيقدم قريبا مشروع قرار بشأن المسألة لكي تنظر فيه اللجنة الثانية.

٨٤ - **السيد غيروس** (بيلاروس): قال إن توفر الشروط اللازمة للتجارة الدولية يعتبر حاليا من العناصر الرئيسية للتنمية والنمو الاقتصادي. وبالتالي، فإن إنشاء نظام متعدد الأطراف للتجارة يكون مفتوحا ويتسم بالشفافية والقابلية للتنبؤ، وتتجلى فيه مصالح جميع الدول ويساهم في استقرار تنمية الاقتصاد العالمي، يعد أمرا حاسما. وقد أدت الجهود المشتركة التي بذلها عدد من البلدان داخل إطار منظمة التجارة العالمية إلى نتائج مشجعة. إلا أن نظام التجارة المتعدد الأطراف لا يزال بعيدا عن الكمال. ولذلك فإنه ينبغي مواصلة العمل الذي تضطلع به الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة. ومن المؤسف، على سبيل المثال، ملاحظة أن ممارسة فرض تدابير حمائية وتمييزية ضد المنتجات التي تصدرها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والاحتجاج بالقواعد الايكولوجية والصحية النباتية لأغراض حمائية لا تزال قائمة. كما يعتبر لجوء كثير من البلدان الصناعية وبعض البلدان النامية إلى فرض جزاءات لمناهضة إغراق الأسواق سببا آخر من أسباب القلق، وخاصة نظرا لأن هذه التدابير تؤثر في معظم الأحيان في المنتجات الكيميائية أو المنسوجات أو المنتجات الزراعية، التي تمثل جزءا كبيرا من صادرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٨٥ - وذكر أن وفده مقتنع بأن إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في نظام التجارة المتعدد الأطراف وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية يعتبران من الشروط الأساسية لإدماجها الكامل في الاقتصاد العالمي. وهناك حاليا، أكثر من ٣٠ بلدا، بما فيها بيلاروس، تجري مشاورات بشأن هذه المسائل. ونظرا لأن هذه العملية طويلة وشاقة، فإنه لا بد لها أن تتمكن من الاعتماد على دعم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها الأونكتاد. ومن المهم تيسير انضمام أكبر عدد ممكن من البلدان قبل الشروع في الجولة القادمة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لأن شروط الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية ستكون أكثر صعوبة، بعد إبرام الاتفاقات الجديدة.

٨٦ - وأضاف أن من الواضح، والحالة هذه، أنه لا الجهود التي تبذلها حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا ما تبذله المنظمات الدولية ذات الصلة من جهود، يكفي لإنشاء نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف على قدم المساواة. وتعتبر مشاركة البلدان الصناعية أساسية وينبغي أن تتخذ شكل إجراء عملي. وتعتبر بيلاروس في هذا الصدد أن من غير المقبول أن تسعى بعض الدول إلى أن تفرض على البلدان المنضمة حديثا إلى منظمة التجارة العالمية التزامات أثقل من التي تنص عليها اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف القائمة.

٨٧ - وأردف أن بيلاروس مرتاحة لنتائج الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بانضمام جمهورية بيلاروس إلى منظمة التجارة العالمية، الذي عقد في جنيف يوم ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨، بالرغم من بعض الصعوبات التي لا يزال يتعين تذليلها بصدد أشكال الانضمام إلى أسواق الخدمات، لأن هذا القطاع حاليا غير متطور إلى حد كاف في بيلاروس. وأعرب في هذا الصدد عن أمله في التعجيل بتنفيذ الاتفاقات التي سبق أن أبرمت مع الأونكتاد في هذا المجال.

٨٨ - **السيد كمال** (باكستان): قال إن وفده يود أن يشارك في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولا يمكن أن تكون هناك مغالاة في تأكيد أهمية التجارة في تعزيز النمو الاقتصادي

والتنمية. ومن سوء الحظ، فقد تم توزيع المكاسب المستمدة من تخفيف القيود التجارية على نحو غير متساو. ولم تتجسد المنافع المتوقعة من اتفاقات جولة أوروغواي بالنسبة لمعظم البلدان النامية، وتم تحقيق تقدم ضئيل في توسيع نطاق وصول المنتجات التي تتمتع فيها أفريقيا بميزة نسبية إلى الأسواق. وبالفعل، فقد كانت البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى طرفا خاسرا محضا.

٨٩ - وذكر أن من الضروري كذلك صد المد الجديد من النزعة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو، حيث تم على مدى العقدين الماضيين اللجوء أكثر من أي وقت مضى إلى التدابير الجديدة الرامية إلى عرقلة الصادرات من البلدان النامية. ومن المخيب للأمل إلى حد كبير ملاحظة أنه كلما دعت البلدان المتقدمة النمو إلى الانفتاح، كلما زاد اشتراكها في الممارسات التقييدية.

٩٠ - وأضاف قائلا إن الأزمة المالية في آسيا، التي يرجح أن تؤثر في التطورات في التجارة الدولية في الفترة المقبلة قد زادت من إبراز الحاجة إلى معالجة المسائل المتعلقة بالتجارة بطريقة شاملة. وقد تمثل الأثر الرئيسي الذي حل بالبلدان النامية في تخفيض الطلب على صادراتها وانخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية. ومن جهة أخرى، كانت الآثار على البلدان الصناعية مواتية إلا أنها، بالرغم من هذه المزايا، تميل إلى اتخاذ إجراءات حمائية، بعد أن لجأت إلى تدابير لمناهضة إغراق الأسواق.

٩١ - وأردف قائلا إنه حتى يقوم المجتمع الدولي بمنع تأرجح الآراء في اتجاه عكسي مفرط يتمثل في معارضة الانفتاح، فإن عليه أن يسعى إلى جعل الهيكل الدولي للتجارة والتمويل أكثر إنصافا. وينبغي تنفيذ أحكام اتفاقات جولة أوروغواي بكل إخلاص. كما أن من المهم كفالة الإبقاء على الأسواق مفتوحة واستمرار نمو التجارة العالمية حتى يتسنى التغلب على الأزمة. ومن الضروري لبلوغ هذا الهدف مواصلة تخفيف القيود التجارية على بعض المنتجات التي تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان النامية، وإيلاء الأولوية أثناء الإعداد للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية للمسائل التي تتسم بأهمية قصوى لدى هذه البلدان، وتوسيع نطاق الأحكام الواردة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية للبلدان التي قد تستفيد منها؛ وإزالة التدابير الحمائية الجديدة. وأخيرا ينبغي للبلدان التي لديها فائض تجاري أن تزيد من مساهمتها في الطلب العالمي.

٩٢ - وختم كلامه بقوله إنه ينبغي، في جميع المفاوضات، بذل الجهود الكفيلة بموازنة مصالح البلدان النامية والمتقدمة النمو وكفالة توزيع المنافع بصورة متساوية. ومن شأن النمو الاقتصادي الأكثر توازنا أن يؤدي إلى اتساع الأسواق وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة لجميع البلدان. وهذا هو سر نجاح أي نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف ويستند إلى القواعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

- - - - -